2015 0519-0001a-2

صيدا ١٩ /٥/٢٠١٥

ليست المرة الأولى التي تستقبلنا مدينة صيدا ، وهي التي احتضنت قضية المفقودين منذ بداياتها.. وهذا ليس غريب على عادات وتاريخ هذه المدينة المعروفة بوطنيتها، وبنصرة كل القضايا المحقّة.. أضيف إلى ذلك ، أن الحرب خطفت العديد من أبناء صيدا ومحيطها.. محي الدين حشيشو، سمير الخرفان، نزيه البزري، فادي الحبال، علي أبو خرج... عذرا لن أكملِ لأنَّ اللائحةُ تطول، ولا أريد أخذ الكثير من وقتكم..

لذا لن أدخل في تفاصيل القضية، بل سأكتفي بذكر المفاصل الرئيسية والتذكير ببعض مكونات وخصائص هذه القضية وناسها:

إن أهالي المفقودين يشكلون طائفة مميزة وفريدة في لبنان لأنها تضم في صفوفها كلِّ الطوائفِ والمذاهبِ والمناطقِ والمهنِ والعقائدِ والطبقاتِ والجنسيات... طائفةً مؤلفةً من آلافٍ من اللبنانيين ومن المقيمين على الأراضي اللبنانية زمن الحرب، لكننا لسنا من الطوائفِ المُعترفِ بها رسمياً .

بالتأكيد تعرفون، أنَّ لا أحدَ منّا أرادَ الإنتسابَ طوعياً إلى هذه الطائفة ، ولم يخترْ أحدٌ منّا هذا المصير المشؤوم، لا المفقودُ ولا أهلُه. إنه حملٌ ثقيلُ موجعٌ يقعُ على حبيبٍ لك، عليك، وعلى كلِّ فردٍ من أفرادِ العائلة. ولا يستطيعُ أحدٌ معالجةَ هذا الجرحِ إلاّ بالبحثِ عن المفقود، إلاّ بالإطمئنانِ على مصيرِه، حياً كان أم ميتاً.

بالرغم من أننا لم نخترْ إنتماءَنا إلى هذه الطائفةِ العجيبة الغريبة، فنحن الطائفة الوحيدةُ في لبنان التي ليس لديها مرجعيةٌ سياسيةٌ أو دينيةٌ أو مجتمعية إلاّ الدولة.... ولا نطلب إلا من الدولة. كما أنه ليس لدينا قضيةٌ إلا قضيتَنا الوحيدة. ويومَ تُحلُّ قضيتُنا بنهجٍ علميٍ ومؤسساتي، نَزولُ برضانا كطائفة.

وبالرغم من ذلك، الدولةُ اللبنانيةُ لا تعترفُ بنا!! لماذا يا تُرى؟ هل لأنّ قضيتَنا لا تُسيّلُ حصصاً طائفية.. هل لأنه ليس لقضيتِنا حلٌ طائفي. فالمفقودُ ليس له طائفة. إمّا تبحث عنه كمواطن، كإنسان، إما لا تبحث عنه. . في حال كان ذلك صحيحاً، أتركُ لكم انتقاءَ الصفةِ التي ترونها مناسبة لهكذا دولة..كما أدعوكم في المقابل إلى التأمل في الوضعية المعكوسة: في حال حسمت هذه الدولة أمرها وأخذت القرار

2015 05 19 -00016 -2

الجدي والمسؤول بحل هذه القضية، ألن يمكّنها ذلك من استعادة هيبتها والوقوف على رجليها فتعود تستحق تسمية "دولة".. تستطيع حماية أبنائها وصدّ شبح الحروب الزاحفة الينا !!

لن أُثقِلَ عليكم بسردِ تفاصيلَ نضالٍ صارَعمرُهُ ٣٣ عاماً ولم يبلغْ خواتيمَهُ بعد. أذكر بأربعة محطّاتٍ رئيسيةٍ في مسيرتِنا:

١- ولادة حقنا نعرف العام ٢٠٠٠

٢- تشكيل لجنة رسمية ثم لجان

٣- الحصول على حكم قضائي وانصياع الدولة

في العام ٢٠١٤، تحديداً في ٤ آذار ، أصدرَ مجلس شورى الدولة (أعلى سلطة قضائية إدارية في الدولة) قراراً باسم الشعب اللبناني يلزم الدولة بتسليمنا نسخة كاملة عن ملف التحقيقات التي أجرتها اللجنة الرسمية للاستقصاء عن المفقودين العام ٢٠٠٠، دون أي انتقاص أو تقييد أو استثناء، وذلك انطلاقاً من مبدأ حق المعرفة للأهالي الذي أصبح بمثابةِ مبدأ عام كرّستْهُ المعاهداتُ والمواثيقُ الدولية.

بالتأكيد أيها الأعزاء يُمكنكم تقديرَ حجمِ هذا الإنجازٌ الكبير، فهي المرةُ الأولى في تاريخِ مسيرتِنا التي يقفُ القضاءُ اللبناني الى جانبَنا بوجهِ الدولة. إنه قرارٌ تاريخيُ مضيء جاءَ ليُكرّسَ حقَّنا بالمعرفة.

في ٢٠ أيلول ٢٠١٤، وبعد نزولِ حملة "حقنا نعرف" إلى الشارع، سَلّمتْنا نسخةً عن كاملِ ملّفِ التحقيقات.

إنه اعتراف خجول وناقص لكنه يشكل خطوةٌ متقدمةٌ على الطريقِ الصحيح ولو أنَّ المشوارَ ما يزالُ طويلاً أمامنا. لكنه انجاز لن نفرّطَ به.

إن ترجمة اعتراف الدولةِ بحقنا بالمعرفة وتحديد مصائر أحبتنا يجب أن يرتكز على حل علمي ومؤسساتي كما حصل في العديد من دول العالم التي عاشت حروباً مماثلة واستطاعت أن تحل قضية المفقودين لديها.

وهذا الحل العلمي والمؤسساتي ليس عادلا، إنه مقبول، وهو يرتكز على إجرائين مبدئيين هما:

الأول: جمع وحفظ العينات المرجعية البيولوجية من أهالي المفقودين تمهيداً لاجراء فحص الـ DNA، لأن ذلك يُشكّلُ صلةَ الوصلِ "الأم" بالمفقودين والوسيلةَ الفُضلى للتعرّفِ على هوياتِهم، سواءَ تغّير الحكّام والحكومات أو لم يتغيّروا، سواء حضر أهالي المفقودين أو غابوا.. إضافةً إلى أنه متى أصبحَ لدينا هذه الخارطة العلمية يصبحُ التمييزُ سهلاً ، في حالِ العثورِ على عظامٍ في ورشةٍ ما ، اذا ما كانتْ رفاتٍ بشرية أو عظامَ حيوان..وما أكثرَ الورشَ في لبنان.. وهناك مشروع اتفاقية تقدمت به البعثةَ الدوليةَ للصليبِ الأحمر ما يزال يراوح في أدراج المسؤولين.

الثاني: إقرار اقتراح القانون للأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً الذي استطعنا إيصاله إلى مجلس النواب بواسطة النائبين غسان مخيبر وزياد القادري، وقد تمت مناقشته في اللجنة النيابية لحقوق الانسان ، بالصيغة المعدلة بعد دمجه ومشروع القانون الذي كان قد تقدم به النائب حكمت ديب، والمفترض أن يحال نأمل قريبا الى لجنة الادارة والعدل. لن نحاسب على الماضي....

كل الجهود من أجل إقرار مشروع القانون، معركتُنا طويلة، لكن لا مجالَ لدينا للتردّدِ ولا الانسحاب، نحن لم نخترْ المعركة، لكن المفقودين أولادُنا، مستقبلُهم ومستقبلُ أولادِهم، مستقبلُكم ومستقبلُ أولادِ الوطن على المحكّ، ولأننا نريدُه معافى، سالماً محصناً.. فليس أمامنا إلا أن نعملَ جميعنا، يداً بيد لفرض تحقيق هذا الحل العلمي والمؤسساتي المقبول . كنا نتمنى أن يتحقّق ذلك في الذكرى الـ ٤٠ للحرب .

كل الأمل بالسير معاً قدُماً إلى الأمام.

وداد حلواني